الأمم المتحدة

A/C.6/68/SR.4

الجمعية العامة

الدورة الثامنة والستون

Distr.: General
25 October 2013
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة السادسة

محضر موجز للجلسة الرابعة

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، الساعة ١٠:٠٠

الرئيس: السيد كوهونا ..... (سري لانكا)

ثم: السيد سيلفا (نائب الرئيس) ..... (البرازيل)

ثم: السيد كوهونا (الرئيس) ..... (سري لانكا)

المحتويات

البند ١١٠ من جدول الأعمال التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع)

هذا المحضر قابل للتصويب. وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Control Unit (srcorrections@un.org).

وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org/).

13-50392 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة الساعة ١٠:٠٥.

البند ١١٠ من جدول الأعمال: التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي (تابع) (A/68/37 و A/68/180)

١ - **السيد سالم** (مصر): تكلم بالنيابة عن المجموعة الأفريقية، فقال إن الدول الأفريقية تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، فضلا عن جميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية، بما في ذلك إرهاب الدولة، بصرف النظر عن مكانها ومرتكبيها وضحاياها؛ وترى أنه لا توجد قضية أو مظلمة تبررها. وتدين المجموعة بشدة الهجوم الذي وقع مؤخرا في نيروبي، والذي قدم دليلا واضحا على ما يسببه الإرهاب من قلق وأسى للمجتمع الدولي ككل، وتدعو إلى التعاون الوثيق والاستجابة المتسقة على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتشترك جميع الدول، سواء كانت متأثرة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الرغبة في المزيد من الاستباقية واعتماد النهج الوقائي لمكافحة الأعمال الإرهابية.

٢ - وأضاف أن المجموعة الأفريقية ترحب بالجهود التي تبذلها اللجنة المخصصة التي انشئت بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ لإعداد مشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. كما أن المجموعة تولي أهمية كبيرة لإبرام اتفاقية شاملة وتدعو جميع الدول إلى حل المسائل المعلقة في هذا الصدد. والدول الأفريقية على استعداد للتعاون من أجل تنقيح استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب والتوصل إلى توافق في الآراء بشأن مشروع الاتفاقية، التي لا ينبغي بأي حال من الأحوال أن تحرم الشعوب من حقها في تقرير المصير. وينبغي كذلك النظر بجدية في الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لبلورة استجابة دولية للإرهاب.

٣ - وأشار إلى أن الدول الأفريقية الأعضاء، التي وقع العديد منها ضحية للإرهاب، قد أبدت التزامها بالتصدي للإرهاب على الصعيدين الدولي والإقليمي، كما يتضح من اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته لعام ١٩٩٩، التي دخلت حيز النفاذ في عام ٢٠٠٢، وخطة العمل التي أعدت في الاجتماع الحكومي الدولي الرفيع المستوى المعني بمنع الإرهاب ومكافحته في أفريقيا، المعقود في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢، وإنشاء المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب في الجزائر في عام ٢٠٠٤.

٤ - وأضاف قائلا إن ارتفاع عدد حوادث الاختطاف وأخذ الرهائن، التي هي أحد المصادر الرئيسية لتمويل الإرهاب، مسألة تثير قلقا بالغا. وحث الدول الأعضاء على التعاون على معالجة هذه المسألة. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي للدول توسيع نطاق المساعدة المتاحة للقبض على الإرهابيين والتحقيق في الأعمال الإرهابية والوقاية منها. ورحبت المجموعة بالجهود الرامية إلى تيسير التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بالإضافة إلى المبادرات الرامية إلى تعزيز قدرة البلدان الأفريقية على تنفيذ استراتيجيات منسقة لمكافحة الإرهاب، مثل الشراكة المعنية بمكافحة الإرهاب عبر الصحراء الكبرى، التي أنشأها المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب ومركز أفريقيا للدراسات الاستراتيجية التابع لحكومة الولايات المتحدة، وإعلان وخطة عمل مدريد لتعزيز النظام القانوني لمكافحة الإرهاب في غرب ووسط أفريقيا.

٥ - وذكر أن من الضروري اتخاذ تدابير لضمان زيادة فعالية تنفيذ اتفاقيات مكافحة الإرهاب وما يتصل بها من قرارات الأمم المتحدة، وكذلك مضاعفة بناء القدرات في البلدان النامية. وتسعى الدول الأفريقية جاهدة إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية بشأن مكافحة الإرهاب، ولكن مواردها

وقدراتها لا تكفي في كثير من الأحيان لأداء المهمة؛ ولذلك فإنه يناشد المجتمع الدولي تقديم المساعدة.

٦ - **السيد سنجاري** (العراق): قال إن حكومة بلاده تدين الإرهاب في جميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة. وليس هناك أي مبرر للأعمال الإرهابية التي تنتهك الحق في الاستقرار والأمن، وتشكل عائقا أمام النمو الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للدول وتهدد السلم والأمن الدوليين. وبالتالي لا تكتسي جهود مكافحة الإرهاب الصبغة المحلية، ولكنها جهود يشارك فيها المجتمع الدولي ككل. وقال إن حكومة بلده على استعداد لاتخاذ كل ما يلزم من التدابير الرامية إلى القضاء على هذه الآفة. وستسعى، على وجه الخصوص، إلى تعزيز التعاون بين الدول على كل من الصعيد الثنائي والإقليمي والدولي، عن طريق منظمات من بينها الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، من أجل معاقبة الجناة وضمان محاكمتهم في الدول التي ارتكبت فيها تلك الأعمال الإرهابية، وفقا للاتفاقات الدولية.

٧ - وأضاف إن العراق صادق على عدة صكوك هامة، منها الاتفاقية العربية لقمع الإرهاب، ومعاهدة منظمة المؤتمر الإسلامي لمكافحة الإرهاب الدولي، والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. والحكومة العراقية لا تزال ثابتة في التزامها بمكافحة وقمع الإرهاب، حيث أن البلد لا يزال يعاني من آثار الهجمات الإرهابية التي تستهدف مؤسساته الدينية والمدنية، بما فيها المؤسسات التعليمية.

٨ - واسترسل قائلا إن على الرغم من الجهود التي بذلتها الأمم المتحدة على مر السنين، بما في ذلك عقد معاهدات دولية، استمر تزايد الأعمال الإرهابية من الناحيتين الكمية والنوعية. وتدعو الحاجة إلى إجراء تحليل لتحديد الأهداف الملائمة والخطوات المناسبة لمواجهة هذا التحدي. ولا يكفي بذل الجهود لمكافحة الإرهاب؛ فإذا لم تُعالَج أيضا عوامل من قبيل الفقر والبطالة وانتهاكات حقوق الإنسان وتشويه صورة الأديان والاحتلال الأجنبي واستخدام المعايير المزدوجة، فلن تتوقف معاناة الدول الأعضاء من آثار الإرهاب على الاستقرار الوطني والأمن الدولي. وأخيرا، يجب تنفيذ أي تدابير تتخذ لمكافحة الإرهاب في إطار القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ذلك أن أي إجراء يتخذ خارج هذا الإطار سيثير الشكوك ويطرح التساؤلات بشأن إيمان المجتمع الدولي بالقيم التي يدعى أنه يدافع عنها لغرض مكافحة الإرهاب.

٩ - **السيد هولوفكا** (صربيا): قال إن حكومة صربيا تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة، أيا كان مرتكبوه، وحيثما ارتكب، وأيا كانت أغراضه. وصربيا طرف في ١٤ من الصكوك العالمية لمكافحة الإرهاب البالغ عددها ١٨، وتبذل قصارى جهدها من أجل التنفيذ التام لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ولا سيما قرار مجلس الأمن ١٣٧٣ (٢٠٠١). وفي هذا الصدد، قال إن حكومة بلده استضافت المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب التابعة لمجلس الأمن، المنشأة بموجب القرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (''لجنة مكافحة الإرهاب'') في الفترة من ١٨ إلى ٢١ آذار/مارس ٢٠١٣. وقدمت الحكومة للوفد الزائر استعراضا عاما لأنشطتها السياسية والتنفيذية في مكافحة الإرهاب، وشددت على أن التطرف العنيف والجريمة المنظمة يشكلان التهديد الرئيسي للأمن الإقليمي. وعلى الصعيد الوطني، تم تعديل القانون الجنائي وقانون الإجراءات الجنائية لضمان الامتثال للمعايير الدولية لحقوق الإنسان، وقانون اللاجئين الدولي والقانون الإنساني الدولي، والصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب التي تم التصديق عليها. وجرى كذلك زيادة إيضاح وتدقيق التعريف القانوني للإرهاب.

١٠ - واستطرد قائلا إن إحاطة قدمت أيضا للوفد الزائر بشأن إجراءات التحقيق الجنائي، واستراتيجيات إدارة الحدود

ومراقبة الهجرة، والنهج المشترك بين الوكالات من أجل تنسيق جهود مكافحة الإرهاب، الذي يركز على التدابير والإجراءات الوقائية التي تمكن من تحديد هوية الأفراد المرتبطين بالمنظمات الإرهابية. والحكومة لا تزال ملتزمة بالعمل مع الأمم المتحدة، وهي بصدد إعداد استراتيجية وخطة عمل وطنية شاملة ومتكاملة لمكافحة الإرهاب. ومن شأن تلك الجهود أيضا أن تعزز موقف الحكومة في التحضير لعملية التفاوض بشأن انضمام صربيا إلى الاتحاد الأوروبي.

١١ - وأشار إلى أن الزيارة أتاحت الفرصة أيضا لتقييم السبل التي يمكن بها تعزيز الجهود التي تبذلها الحكومة على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب، وتحديد احتياجاتها من المساعدة التقنية في مجال بناء القدرات الوطنية. وفيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، يقوم المكتب المركزي الوطني لصربيا التابع لمنظمة الشرطة الجنائية الدولية (الإنتربول) في بلغراد بتيسير تبادل المعلومات فيما بين أجهزة الشرطة في دول البلقان، ويشارك في أنشطة مكافحة الإرهاب وغيرها من أنشطة مكافحة الجريمة في المنطقة. وتعمل الحكومة أيضا على تكثيف تعاونها مع المنظمات الإقليمية والوطنية من أجل تحسين تبادل المعلومات بشأن تحركات المشتبه في كونهم إرهابيين. وقد أبرمت صربيا ما يزيد على ٦٠ اتفاقا ثنائيا مع الدول الأخرى بشأن التعاون في مجال إنفاذ القانون.

١٢ - وقامت لجنة مكافحة الإرهاب بتقييم فعالية الآليات الوطنية الصربية لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك الدور الذي تضطلع به وحدة الاستخبارات المالية. وفي إطار المشروع المشترك بين الاتحاد الأوروبي والمجلس الأوروبي لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب في صربيا، أجرت الحكومة دراسة لتقييم المخاطر باستخدام منهجية وضعها البنك الدولي بشأن مخاطر تمويل الإرهاب وتهديداته؛ وسيصدر التقرير النهائي قريبا. ويوحد قيد الإعداد أيضا قانون متعلق بتجميد الأصول.

١٣ - وأضاف أن هناك حاجة إلى المساعدة التقنية من الأمم المتحدة لتدريب المدعين العامين والقضاة على التعامل مع قضايا مكافحة الإرهاب مع ضمان احترام القانون الدولي لحقوق الإنسان ومراعاة الأصول القانونية؛ وإنشاء مرفق دائم للتدريب؛ وتقديم التدريب على الأساليب الكفيلة بتعزيز التعاون الدولي. كما تقف الحكومة على أهبة الاستعداد لتقديم المساعدة إلى الدول الأخرى في المنطقة في مجالات الخبرة الوطنية التي تم الاعتراف بها من جانب الوفد الزائر، مثل مجال توفير الحماية للشهود.

١٤ - وأضاف أن حكومة بلده ما برحت ملتزمة تماما بتنفيذ جميع قرارات الأمم المتحدة المتعلقة بمكافحة الإرهاب، وتؤيد استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي تحدد المبادئ التوجيهية الهامة المتصلة بتعزيز التعاون الدولي. وأعرب عن أمل وفد بلده في أن يساعد الاقتراح الداعي إلى إنشاء فريق عامل خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة على إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي.

١٥ - **السيدة كابييو دي دابوان** (جمهورية فنزويلا البوليفارية): قالت إن حكومة بلدها تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة. وعلى وجه الخصوص، يدين وفد بلدها بشدة الأعمال الإرهابية التي ارتكبت في الآونة الأخيرة في كينيا، وباكستان، والعراق، وأفغانستان، وضد شعب وحكومة سوريا، ويعرب عن تعازيه لتلك البلدان وتضامنه معها. وتقع مسؤولية مكافحة الخطر الذي يشكله الإرهاب على السلم والأمن الدوليين على عاتق جميع الدول. ويجب أن تجري الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب في إطار التعاون الدولي، وعلى أساس احترام مبادئ وصكوك حقوق الإنسان الدولية والقانون الإنساني. وينبغي أيضا أن تحترم تلك الجهود مبادئ تقرير المصير والسيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وذلك تمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة. ويجب أن تشمل

الاستجابة الفعالة للإرهاب تدابير تعالج أسبابه الجذرية، التي تشمل الفقر، وأوجه التفاوت الاجتماعية والاقتصادية، والتعصب السياسي والعرقي والديني والثقافي، وانتهاك حقوق الإنسان والاحتلال الأجنبي.

١٦ - وأضافت أن حكومتها صدقت على الاتفاقيات الرئيسية لمكافحة الإرهاب وتسعى إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب تلك الصكوك، بما في ذلك من خلال إدخال التعديلات اللازمة على التشريعات المحلية. وقالت إن حكومة بلدها ملتزمة التزاما راسخا بمبدأ السيادة ولن تقدم قط الدعم المالي للأشخاص الذين يرتكبون أعمالا إرهابية أو يخططون لذلك، ولن تسمح لهم أبداً باستخدام إقليمها الوطني. كذلك فإن حكومة بلدها لن تشجع الأنشطة التي تحرض على العنف أو انتهاك النظم الدستورية للدول، وهو ما يمثل تحريضا على ارتكاب أعمال إرهابية. وفي هذا الصدد، يحث وفد بلدها الدول الأعضاء أن تدين بشدة أعمال التدخل من أجل بناء عالم يسوده السلام والتسامح والاحترام والتضامن.

١٧ - واستطردت قائلة إن على الدول الأعضاء إحراز تقدم نحو اعتماد صك قانوني دولي من شأنه أن يشكل إطارا للمكافحة الفعالة لجميع الأعمال والأساليب والممارسات الإرهابية مع الحرص في الوقت نفسه على الاحترام الكامل للقانون الدولي. وفي هذا الصدد، لا يزال التوصل إلى توافق في الآراء حول تعريف الإرهاب يمثل تحديا. ويجب ألا توصف الأعمال التي تقوم بها الشعوب في إطار ممارسة حقها في تقرير المصير بأنها أعمال إرهابية. ويجب على المجتمع الدولي أن يعترف بحق الشعوب في مقاومة الاحتلال الأجنبي وأن يؤيد مبادئ السلام والأمن الدوليين كشروط تكميلية وأساسية لضمان السلام في العالم.

١٨ - وقالت إن وفد بلدها يؤيد الاقتراح الذي قدمه وفد مصر بالدعوة إلى عقد دورة استثنائية رفيعة المستوى للجمعية العامة بشأن التعاون على مكافحة الإرهاب. وينبغي أيضا أن يعقد ذلك الاجتماع خلال الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة، دون الإخلال بأي تقدم محرز في صياغة الاتفاقية. ويمكن في الواقع أن تكون تلك الدورة بمثابة وسيلة للخروج من الطريق المسدود في المفاوضات بشأن الاتفاقية.

١٩ - وواصلت حديثها قائلة إن إرهاب الدولة ينتهك سيادة الدول والقواعد التي تنظم الصراعات المسلحة وحماية المدنيين وأسرى الحرب، كما إنه يقوض حل الصراعات بالوسائل السلمية على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة، ويمثل انتهاكا سافرا لسيادة القانون والحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية. ومن الخطأ استخدام المادة ٥١ من الميثاق، وتطبيق قرارات مجلس الأمن على نحو غير عادل في محاولة لتبرير إرهاب الدولة. وفي هذا الصدد، قالت إن وفد بلدها يرفض الممارسات الأحادية الجانب والتقييمات المستندة إلى المعايير الذاتية التي لا علاقة لها بالنهج العالمي الذي تتطلبه مثل هذه المسائل.

٢٠ - وذكرت أن الإرهاب مشكلة عابرة للحدود الوطنية يجب معالجتها بواسطة التعاون الدولي. وينبغي للأمم المتحدة أن تقود هذه الجهود من أجل كفالة أن تفي جميع الدول، بدون استثناء، ووفقا للقانون الدولي، بالتزاماتها بتقديم مرتكبي الأعمال الإرهابية إلى العدالة. وعلى الدول الأعضاء أن تحتجز الإرهابيين الموجودين في أراضيها بدلا من تمكينهم من الإفلات من العقاب. وأعلنت أن حكومتها تدعو حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى الاستجابة لطلب تسليمها الإرهابي الدولي، لويس بوسادا كاريليس، الذي تسبب في انفجار طائرة تابعة للخطوط الجوية الكوبية في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٦، أسفر عن مقتل ٧٦ شخصا من الأبرياء. وأخيرا، قالت إن حكومة بلدها تكرر الدعوة إلى إطلاق سراح الأبطال الكوبيين الخمسة، الذين يوجد

أربعة منهم رهن الحبس ظلما في الولايات المتحدة من أجل مكافحة الإرهاب.

٢١ - **السيدة غرينيون** (كينيا) شكرت الوفود التي أعربت عن تضامنها مع بلدها وأبدت حسن نواياها إزاءها في أعقاب الهجوم الإرهابي الذي حصل في مركز تسوّق ”وستغيت“ في نيروبي في ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، والذي أعلنت حركة الشباب المتطرفة والمرتبطة بتنظيم القاعدة، مسؤوليتها عنه. وأشارت إلى أن حركة الشباب كانت قد نفّذت عددًا من الهجمات الإرهابية الأخرى ضد كنائس وأماكن ترفيه في شمال شرقي كينيا قبل الهجوم الذي وقع في ٢١ أيلول/سبتمبر وبعده. وفي حين أودت تلك الهجمات أيضًا بعدد من الأرواح، وسبّبت أضرارًا في الممتلكات وأدائها الكينيون بالقدر ذاته، إلا أنها لم تحظ بنفس القدر من اهتمام وسائل الإعلام الدولية الذي حظي به الهجوم على مركز تسوّق ”وستغيت“. وعلى الرغم من أن حركة الشباب قد تعهّدت بمواصلة مثل هذه الأنشطة حتى تغادر القوات الكينية الصومال، فقد عزّز ذلك عزم الحكومة على خوض الحرب ضد الإرهاب. وأضافت أن الحكومة ستواصل الوفاء بالتزاماتها الدولية لضمان السلام والأمن في الصومال وفي المنطقة ككل.

٢٢ - وتابعت قائلة إن أعمالاً إرهابية أخرى يمجّها العقل قد ارتُكبت مؤخرًا في نيجيريا وباكستان والعراق، مقدّمة دليلاً واضحًا على اعتماد الجماعات المتطرفة في أنحاء العالم استراتيجيات جديدة لنشر أيديولوجيات عنيفة. ولا يمكن تبرير الأعمال الإرهابية بأي شكل من الأشكال، لأنها تشكل انتهاكا صارخا لحقوق الإنسان والقانون الدولي وتهديداً للسلام والأمن على الصعيد الوطني والإقليمي والدولي. وأضافت أن حكومتها تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره.

٢٣ - وتعد منطقة البحيرات الكبرى والقرن الأفريقي عرضة للإرهاب، وذلك بسبب عوامل منها عدم الاستقرار الإقليمي والأزمات الإنسانية وأزمات اللاجئين؛ وانتشار الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة؛ والقرصنة قبالة السواحل الصومالية؛ والجريمة المنظمة؛ والاتجار بالبشر؛ وغسل الأموال؛ والاتجار غير المشروع بالمخدرات والعاج. وسيكون للتصدي بفعالية لهذه التحديات تأثير مباشر في جهود مكافحة الإرهاب.

٢٤ - وأعلنت أن حكومتها لا تزال ملتزمة بتنفيذ الصكوك الدولية والإقليمية الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتطرف العنيف. وشدّدت على أهمية قراري مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥) و ١٣٧٣ (٢٠٠١)، فنوهت بأن حكومتها قد دخلت في حوار بنّاء مع لجنة مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، بشأن المبادرات المؤسسية ومبادرات بناء القدرات.

٢٥ - وقالت إن كينيا وقعت ضحية لثلاث هجمات إرهابية كبيرة في العقدين الماضيين. ولذلك فإن وفدها يشدد على ضرورة تعزيز التعاون والتنسيق الدوليين للتعجيل بتنفيذ الاستراتيجية العالمية. وفي هذا الصدد، يُعدّ إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب والعمل الذي تقوم به فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب تطورات موضع ترحيب. وأعربت عن تقديرها أيضًا للدور الذي يقوم به مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في مجال بناء القدرات. ومع ذلك، لا بد من تعزيز التنسيق بين تلك المؤسسات لدعم الجهود الإقليمية والوطنية دعمًا فعالاً، ووضع استراتيجية دولية متماسكة لمكافحة الإرهاب.

٢٦ - وأضافت أن جهود حكومتها لتنفيذ الاستراتيجية العالمية ولضمان السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والدولي شملت سن تشريعات لمكافحة الإرهاب وإنشاء

مركز وطني لمكافحة الإرهاب ووحدة شرطة لمكافحة الإرهاب. وعلى الصعيد الإقليمي، واصلت كينيا الاضطلاع بدور حيوي بوصفها صانعة للسلام في الصومال، عن طريق بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، والوساطة لحلّ النزاعات في المنطقة من خلال الهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية والمؤتمر الدولي المعني بمنطقة البحيرات الكبرى. وقالت إن حكومتها تعمل أيضًا مع المركز الأفريقي للدراسات والبحوث المتعلقة بالإرهاب وأنها عضو في فريق مكافحة غسل الأموال في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي.

٢٧ - وعلى الرغم من الهجوم الذي وقع مؤخرًا في نيروبي، ظلّت حكومتها ملتزمة بالعمل في إطار بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال ومع الشركاء الدوليين الآخرين لمساعدة حكومة الصومال على تحقيق السلام والاستقرار. ويجب على المجتمع الدولي أن يواصل تركيزه على التصدي للتهديدات الإرهابية التي تنطلق من الصومال وعلى تعطيل الشبكات الإرهابية وشبكات القرصنة وتدفقاتها المالية غير المشروعة. وفي هذا الصدد، أشارت إلى أن الأمر يتطلب تقديم الدعم لتسهيل تبادل المعلومات استباقيًا بين الدول الأعضاء، بغية تقديم قادة تلك الشبكات إلى العدالة.

٢٨ - وإذا اريد للكفاح ضد الإرهاب، أن يكون فعالاً، فإن ذلك يتطلب اهتمامًا أكبر من المجتمع الدولي في عدد من المجالات، بما في ذلك تنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات ذات الصلة تنفيذًا فعالاً، ولا سيما تلك التي تعزّز الحوار بين الأديان فيما بين مختلف الحضارات. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي أن تركّز تدابير مكافحة الإرهاب على منع الجماعات المتطرفة من تخريب المؤسسات التعليمية والدينية. وثمّة أيضًا حاجة إلى دعم بناء قدرات الآليات الوطنية والإقليمية. وفي هذا الصدد، ينبغي إنشاء عدد أكبر من الأطر المؤسسية الإقليمية وتمويلها من أجل تعزيز التعاون الأمني. وثمّة حاجة أيضًا إلى بذل جهود لإذكاء التوعية بالخطر الإرهابي وحفز الاستجابات الفعالة بين المجتمعات المحلية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، ووسائط الإعلام. ويجب معالجة أسباب الإرهاب الجذرية، بما في ذلك التعصب الديني، والفقر المدقع، والبطالة، وعدم الاستقرار السياسي، والميل إلى التطرف، وذلك بالاقتران مع معالجة الأسباب المحددة للإرهاب، من خلال تعزيز الوساطة وبناء السلام والتمكين الاقتصادي بين الفئات الضعيفة، ولا سيما في العالم النامي. وأخيرًا، دعت باسم وفدها جميع الدول الأعضاء للتغلب على خلافاتهم بغية وضع الصيغة النهائية للاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي.

٢٩ - **السيد سركي** (نيجيريا): قال إن عدد الهجمات الإرهابية في جميع أنحاء العالم في ازدياد، الأمر الذي يشكل تهديدًا للسلام والأمن الدوليين. وقد أثار الهجوم الذي وقع مؤخرًا في نيروبي هول العالم. وكانت نيجيريا أيضًا ضحية للإرهاب، فمنذ ٢٠٠٩، نفّذت جماعة ''بوكو حرام'' المتطرفة، سلسلة من هجمات القتل العشوائي على القوات الأمنية والمدنيين على حد سواء، وكلّفت البلاد آلافًا من الأرواح، وتسبّبت في زعزعة الاستقرار في المناطق المتضررة، وأسفرت عن مشقة للنيجيريين من جميع الفئات الاقتصادية والدينية والعرقية. وبعد فشل عدة محاولات للتوصل إلى حل سلمي، شرعت الحكومة في عملية هجومية حققت نتائج إيجابية في المناطق التي عانت قبلا من الاضطراب. وبذلت الحكومة قصارى جهدها لتنفيذ تلك العمليات الأمنية بأقل قدر ممكن من الأضرار على المدنيين وبالاحترام الكامل لقواعد الاشتباك. وبالإضافة إلى ذلك، حظيت عناصر إنفاذ القوانين بالتعاون والدعم من المجتمعات المحلية.

٣٠ - واتخذت الحكومة أيضًا تدابير لمعالجة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في المناطق التي كانت ''بوكو حرام'' الأكثر نشاطًا فيها. وتنفذ الحكومة بدقة السياسات الرامية إلى تخفيف حدة الفقر والأمية والبطالة. وبالإضافة إلى ذلك،

أُنشِئت برامج تركّز على التخفيف من حدة الفقر وخلق فرص العمل للعاطلين من الشباب، بالتعاون مع الأمم المتحدة وشركاء آخرين. وكانت ردود الفعل الأولية مشجعة، وتعتزم الحكومة العمل على ضمان استدامة تلك الأنشطة. وتضمنت استراتيجية إعادة تأهيل المقاتلين والإرهابيين تنظيم اجتماعات دينية بين ممثّلين من مختلف الأديان لتعزيز التسامح والسلام.

٣١ - وقد انضمّت نيجيريا مؤخرًا إلى الاتفاقية الدولية لمناهضة أخذ الرهائن، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل. ولا تزال الحكومة مقتنعة بالحاجة إلى استجابة تعاونية لمواجهة خطر الإرهاب والتحديات المرتبطة به. وقد أظهرت تجربة البلد جدوى إنشاء مراكز تجميع المعلومات، وتبادل المعلومات الاستخباراتية، وإجراء عمليات مشتركة واتخاذ إجراءات إقليمية، بما في ذلك في مجال بناء القدرات. وقال إن حكومته ستواصل التعاون مع الدول الصديقة والهيئات الدولية مثل اللجنة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب لتحديد ومعالجة الثغرات في جهود مكافحة الإرهاب على الصعيد الوطني. وستواصل الحكومة أيضًا دعم الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في الجهود التي تبذلها للحد من حركة الأسلحة في المنطقة دون الإقليمية وفي وضع استراتيجية دون إقليمية شاملة لمكافحة الإرهاب، وللمشاركة في أنشطة المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب.

٣٢ - وأضاف أن وفده يقدّر الدور الهام الذي تضطلع به الأمم المتحدة في حشد الجهود العالمية للنجاح في مكافحة الإرهاب، ويشيد بالجهود التي تبذلها، في هذا الصدد، اللجنة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، والمديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة والوكالات الأخرى، ولا سيما الجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب لإطلاق الاستراتيجية العالمية في أجزاء مختلفة من العالم. وتعد مبادرة المساعدة المتكاملة لبناء القدرات مثالاً على النتائج التي يمكن تحقيقها من خلال تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة لتوحيد الأداء.

٣٣ - واختتم كلمته قائلاً إن حكومته فخورة لاستضافتها الحلقة الدراسية الإقليمية لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل في ١٦ و ١٧ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٣، وترحب بمشاركة جميع الشركاء في الحملة العالمية لمكافحة الإرهاب. وذكر أنه ينبغي تعزيز هذه الجهود من خلال وضع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. وفي هذا الصدد، أعرب عن ترحيب وفده بأعمال اللجنة المخصصة، قائلا إنه يود أن يؤكد أن نجاحها يعتمد إلى حد كبير على دعم الدول الأعضاء وتعاونها.

٣٤ - **السيد الحافظ** (المملكة العربية السعودية): قال إن التهديد الإرهابي تجاوز الحدود الوطنية، وأضحى يتطلب استجابة من المجتمع الدولي ككل. وأضاف أن المملكة العربية السعودية كانت ضحية هجمات إرهابية، وتعمل حكومتها على المستوى الوطني والإقليمي والدولي لمكافحة الإرهاب وتنفيذ أحكام القانون الدولي في هذا الصدد، وقرارات الأمم المتحدة، ولا سيما في مجالات منع التحريض على الإرهاب وإفلات الجناة من العقاب. وينبغي أن يتلازم إبرام اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي والإرادة السياسية اللازمة للقضاء على هذه الآفة. وأردف أن وفده حثّ الدول الأعضاء كلّها على إدانة جميع الأعمال الإرهابية التي تنتهك مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتهدد السلام والأمن والعلاقات بين الدول.

٣٥ - وعلى الصعيد الدولي، قال إن حكومته رأست المجلس الاستشاري لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب لمدة عامين، وقد أعلنت مؤخرًا عن دعمه بمبلغ قدره ١٠٠ مليون دولار. ودعا الدول الأعضاء إلى دعم عمل المركز، ليس فقط بالتبرعات المالية، وإنما أيضًا بمده بالموارد

البشرية والاستراتيجيات لتحسين أساليب عمله. وأضاف قائلاً إن حكومة بلده تؤيّد أيضًا المبادرات الدولية الأخرى، ولا سيما ضمن إطار لجان مجلس الأمن ذات الصلة. وفي هذا الصدد، أكّد من جديد على أهمية عمل أمينة المظالم في لجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١).

٣٦ - وقد أبرزت زيادة عدد الأعمال الإرهابية ضرورة قيام الدول الأعضاء والأمم المتحدة بمعالجة الأسباب الكامنة وراء الإرهاب الدولي وتكثيف الجهود لتنفيذ استراتيجيات مكافحة الإرهاب التي تدعم التنمية، والتعليم، وتعزيز سيادة القانون. وفي هذا الصدد، قال إن حكومته قد أنشأت مركز محمد بن نايف للمناصحة والرعاية، الذي يعتبر سابقة فريدة من نوعها في إعادة تأهيل الأفراد الذين تأثروا بالفكر المتطرف. وقدّم المركز استجابة فعالة تحترم المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وقال إن وفده قد عرض نتائج هذا المشروع على مجلس الأمن والجمعية العامة. وبالإضافة إلى ذلك، استضافت حكومته، بالتعاون مع مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، مؤتمرًا في شباط/ فبراير ٢٠١٣، جمع مراكز مكافحة الإرهاب الإقليمية والدولية من أجل تعزيز جهود التنسيق.

٣٧ - وأضاف قائلاً إن حكومته أدانت جميع أشكال الإرهاب، بما فيها إرهاب الدولة، وشددت على أهمية التفريق وعدم الربط بين أعمال الإرهاب الإجرامية ونضال الذين يرزحون تحت نير الاحتلال الأجنبي ويمارسون حقهم المشروع في تقرير المصير، وهو حق مثبت في ميثاق الأمم المتحدة ومؤكد في الصكوك الدولية الأخرى.

٣٨ - ومع اقتراب موعد الاستعراض الرابع للاستراتيجية العالمية، قال إن وفده يشدّد على ضرورة توافق وجهات نظر الدول الأعضاء على وضع تعريف لظاهرة الإرهاب، واتخاذ خطوات جادة نحو صياغة اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي، وتعزيز الاستراتيجيات ودعم جهود مكافحة الإرهاب. ويمكن لمركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أن يؤدي دورًا أكثر استراتيجية في تنسيق الجهود التي تبذلها مختلف كيانات الأمم المتحدة المشاركة في مكافحة الإرهاب، بغية تجنب الهدر والازدواجية في الجهود.

٣٩ - **السيد تروبا** (إكوادور): قال إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، بما في ذلك إرهاب الدولة، سواء ارتكب بصورة مباشرة أو غير مباشرة. إلا أنه يتعين أن تمتثل جميع أنشطة مكافحة الإرهاب بصرامة للقانون الدولي، لا سيما قانون حقوق الإنسان، وقانون اللاجئين، والقانون الإنساني الدولي، ويجب أن تحترم سيادة الدولة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وينبغي أيضاً التمييز بوضوح بين الإرهاب والكفاح المشروع للشعوب الخاضعة لهيمنة استعمارية أو احتلال أجنبي لنيل استقلالها والدفاع عن سيادتها.

٤٠ - وأضاف أن منع الإرهاب له أهمية مماثلة، ويمكن إنجازه بمعالجة أسبابه الجذرية، التي تتضمن التعصب السياسي والعرقي والديني والعنصري والتفاوت الاجتماعي والاقتصادي. وفي هذا الصدد، أعلن أن وفده يرفض التهديد أو استخدام القوة ضد أي دولة بذريعة جهود مكافحة الإرهاب كما يرفض اتخاذ قرارات أحادية ضد دول معينة. وهو يرفض أيضا أي إجراءات تتخذ خارج إطار ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك عمليات الإعدام خارج إطار القضاء، وهي غير قانونية.

٤١ - وذكر أن حكومته تؤيد التنفيذ المتوازن للدعائم الأربع للاستراتيجية العالمية، التي تأخذ في الاعتبار الأوضاع التي تفضي إلى انتشار الإرهاب، والتدابير الرامية إلى منعه ومكافحته، وكذلك الخطوات التي تهدف إلى بناء قدرات الدول الأعضاء في هذه المجالات. وتدعو الاستراتيجية العالمية أيضاً الدول الأعضاء إلى احترام حقوق الإنسان وسيادة القانون

في جهودها لمكافحة الإرهاب والاعتراف باحترام السيادة الوطنية باعتبارها العنصر الأساسي في التعايش السلمي.

٤٢ - وأشار إلى أن وفده إذ يعرب عن تقديره لكثير من العناصر الواردة في مشروع الاتفاقية بشأن الإرهاب الدولي، فإنه يعتقد أن الخلاف في الرأي بشأن الصك المذكور هو خلاف مفاهيمي في طبيعته وليس خلافا حول الدلالات اللفظية، ولا يمكن حله إلا من خلال مناقشة مفتوحة يسودها الاحترام والشفافية وتستهدف بناء توافق للآراء على أساس التنازل المتبادل. وقال إن وفده يؤيد المقترح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة لصياغة استجابة منظمة مشتركة للمجتمع الدولي إزاء الإرهاب، دون الإخلال بأي تقدم أحرز في إعداد اتفاقية بشأن الإرهاب الدولي. وقال إنه في حين يؤيد وفده الجهود الرامية إلى التوصل إلى توافق في الآراء، فإنه لن يقبل بأي انتقاص من جودة النص لمجرد التعجيل بإبرام الاتفاقية.

٤٣ - **السيد أبو الكلام عبد المؤمن** (بنغلاديش): قال إن حكومته ترفض بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. وقد قامت حكومته، بقيادة رئيس وزرائها، بشن حرب لا هوادة فيها لاستئصال شرور الطائفية والتطرف والإرهاب، التي تشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين والأمن البشري. وتؤيد حكومته الاستراتيجية العالمية تأييدا تاما وتدعو إلى تنفيذ دعائمها الأربع بصورة شفافة وشاملة. وفي هذا الصدد، يمثل إنشاء فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب خطوةً مهمة. وترحب حكومته أيضاً بالدور الرئيسي الذي اضطلعت به المملكة العربية السعودية في إنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وكذلك مساهمتها الأخيرة بمبلغ ١٠٠ مليون دولار لدعم وتقوية وظائف بناء قدرات المركز.

٤٤ - وقال إن بنغلاديش طرف في ١٤ صكا عالميا لمكافحة الإرهاب، وإنها صدقت على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية. وتتبع حكومته استراتيجية لمكافحة نشر الفكر المتطرف تهدف إلى التثقيف، وتمكين النساء وخلق فرص عمل للشباب، ونشر القيم الثقافية العلمانية والمعتدلة من أجل تعزيز التسامح، والود، والمحبة. وقد بذلت جهود لتنفيذ قرار مجلس الأمن ١٢٦٧ (١٩٩٩) بالكامل، لا سيما بحظر كل الجماعات الإرهابية التي حددتها لجنة مجلس الأمن ذات الصلة. وعلى الصعيد التشريعي، أجاز البرلمان قانون مكافحة الإرهاب في عام ٢٠١٢، كما سن في عام ٢٠٠٩ أول قانون في البلد لمنع غسل الأموال وجرى تشديد أحكامه في عام ٢٠١٢.

٤٥ - وأضاف أن حكومته قامت، بالاشتراك مع فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، بتنظيم حلقة العمل المعنية بالتنفيذ الإقليمي لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب في جنوب آسيا، التي عقدت في دكا في أيار/مايو ٢٠١٢. وقد صدقت أيضاً على الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب وبروتوكولها الإضافي، التي يسرت التعاون الإقليمي لمكافحة تمويل الإرهاب، كما استهلت بعض الجهود الإقليمية في إطار اتفاقية التعاون في مكافحة الإرهاب الدولي والجريمة المنظمة عبر الوطنية والاتجار غير المشروع بالمخدرات التابعة لمبادرة خليج البنغال للتعاون التقني والاقتصادي المتعدد القطاعات.

٤٦ - وقال إن وفده يؤيد تماما إبرام اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي في الوقت المناسب، وهو ما يتطلب توافق الآراء بشأن تعريف الإرهاب. وينبغي أن تميز هذه الاتفاقية بوضوح بين الإرهاب والكفاح المشروع ضد الهيمنة الاستعمارية أو الاحتلال الأجنبي. وينبغي تجنب أي محاولة للربط الخاطئ بين الإرهاب وأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية. وينبغي أيضاً أن تعالج الاتفاقية الأسباب

الجذرية للإرهاب، بما في ذلك التفاوت الاقتصادي، والقهر والإقصاء السياسيان، والصراعات الطويلة الأمد وغير المحلولة، والاستعمار الجديد، والقمع، والظلم، وغياب سيادة القانون.

٤٧ - وأعلن أن حكومته ستواصل التمسك بسياسة عدم التسامح مطلقا إزاء الإرهاب وانتهاج سياسة خارجية تكافح التطرف من خلال تشجيع السلام والديمقراطية والعلمانية والحرية وحقوق الإنسان والحوكمة الجيدة والعدالة الاجتماعية. وفي عالم تسوده العولمة بصورة متزايدة، فإن تعزيز ثقافة للسلام وعدم العنف، والحوار بين الأديان والثقافات، والتسامح العرقي والديني، ويمثل سبيلة فعالة لمكافحة الإرهاب.

٤٨ - **السيد كيم يونغ سونغ** (جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية): قال إن الأعمال الإرهابية التي ترتكب في أرجاء العالم تهدد سيادة الدول، والاستقرار الاجتماعي، والسلام والأمن الدوليين. ولذلك يتعين على الدول الأعضاء مضاعفة جهودها لمواجهة خطر الارهاب. وعلى وجه الخصوص، ينبغي أن تولى أهمية رئيسية لوضع حد للأعمال الإرهابية التي ترتكب ضد الدول ذات السيادة. فالعدوان المسلح ضد الدول والمذبحة التي يجري ارتكابها ضد مدنيين بذريعة ''الحرب على الإرهاب'' يشكلان أعمالا من الإرهاب الذي ترعاه الدولة وانتهاكا لحقوق الإنسان ولا يمكن تبريره تحت أي ظروف.

٤٩ - وفي سوريا، تقوم قوات مسلحة بقتل أبرياء وتحاول الإطاحة بالحكومة الشرعية. وقال إن الأعمال التي تهدف إلى تغيير نظام الدولة بالتذرع بمكافحة الإرهاب، وتسمية آخرين بالارهابيين، وفرض جزاءات، هي من أشكال التدخل في الشؤون الداخلية لدول ذات سيادة ويتعين رفضها. وفي هذا الصدد، فإن الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي التي تجري مناقشتها ينبغي أن تضع في الاعتبار مسألة القضاء على الإرهاب الذي ترعاه الدولة.

٥٠ - ويتعين أن تعالج الجهود الرامية إلى مكافحة الإرهاب أسبابه الجذرية، التي غالبا ما تكون أعمالا إرهابية وقعت في الماضي. وفي هذا الصدد، قال إن وفده يؤيد الاقتراح الداعي إلى عقد مؤتمر رفيع المستوى بشأن الإرهاب، إذ من شأن ذلك الاسهام في تحديد الأسباب الأساسية وعلاجها.

٥١ - وقال إن ثمة دورا حيوياً تضطلع به كل دولة في الكفاح الذي يقوم به المجتمع الدولي ضد الإرهاب. وقد تحمل بلده تهديدات إرهابية تهدف إلى الإطاحة بنظامه الاشتراكي لفترة طويلة. ولذلك فإن مكافحة الإرهاب أصبحت قضية مهمة للحكومة، مع سعيها لتأمين أرواح مواطنيها وسيادة الدولة وأمنها. وتشمل الجهود المبذولة لتعزيز التعاون الدولي توقيع صكوك دولية رئيسية لمكافحة الإرهاب، والتصديق مؤخرا على الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب. وتقوم الحكومة حاليا أيضاً بتعديل تشريعاتها المحلية وتكميلها، وستشارك في جهود المجتمع الدولي الرامية إلى القضاء على الإرهاب وبناء عالم يسوده السلام والاستقرار.

٥٢ - **السيد بن مهيدي** (الجزائر): قال إن حكومته تدين بشدة جميع أشكال الإرهاب وتكرر تأكيد عزمها على مكافحته، بالتعاون مع شركائها الإقليميين والدوليين. ولا يرتبط الإرهاب بدين أو حضارة أو ثقافة أو جنسية معينة. ومن المهم أيضاً التمييز بين الكفاح المشروع للشعوب التي تعيش في ظل احتلال استعماري أو أجنبي لممارسة حقها غير القابل للتصرف في تقرير المصير.

٥٣ - وأضافت أن الجزائر كانت رائدة في كثير من المبادرات والصكوك الرامية إلى مكافحة الإرهاب والتي لا تزال تضطلع بدور مهم في المنطقة الأفريقية. وبالنظر إلى الحالة في منطقة الساحل، فإن حكومته تركز بشكل خاص على دعم المنتديات والآليات التي تيسر التعاون الأمني بين الدول من خلال تدابير مراقبة الحدود وتبادل المعلومات الاستخبارية.

وعلى سبيل المثال، شاركت الجزائر حكومة كندا في رئاسة الفريق العامل التابع للمنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب المعني ببناء القدرات في منطقة الساحل، وشاركت أيضاً في هيئة الأركان العامة المشتركة لشؤون العمليات في منطقة الساحل ووحدة الدمج والاتصال لمنطقة الساحل. وذكر أن حكومته بينما ترحب بتحرير المنطقة الشمالية لمالي من سيطرة الجماعات الإرهابية واستعادة النظام الدستوري، بما في ذلك عقد انتخابات رئاسية في هذا البلد، فإنها تعتقد، مثلما جرى التأكيد عليه في استراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة بشأن منطقة الساحل، أنه لا يزال من الضروري معالجة الأسباب الجذرية لعدم الاستقرار في مالي من خلال خطة تنمية طويلة الأجل للمنطقة.

٥٤ - وقال إن الاتحاد الأفريقي أثبت، من جانبه، التزامه بمكافحة الإرهاب من خلال قراره بإدانة دفع فدية لجماعات إرهابية، وتعيين ممثل خاص لرئيس المفوضية المعني بالتعاون في مكافحة الإرهاب، وإنشاء لجنة فرعية معنية بالإرهاب ضمن مجلس السلام والأمن التابع لها.

٥٥ - ونوه بأن وفده يشدد على الضرورة الملحة لإبرام مشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، التي من شأنها تعزيز الإطار القانوني بشأن مكافحة الإرهاب، ويدعو الدول الأعضاء إلى العمل بطريقة بناءة للتغلب على العقبات. وقال إن تعريف الإرهاب الوارد في الاتفاقية ينبغي أن يتسق مع الميثاق والقانون الدولي وينبغي أن يميز بين أعمال الإرهاب والكفاح المشروع من أجل الحق في تقرير المصير، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٥١/٤٦. وأضاف أن وفده يؤيد اقتراح عقد مؤتمر رفيع المستوى للأمم المتحدة لاتخاذ موقف موحد بشأن القضاء على الإرهاب. ومن شأن عقد ذلك المؤتمر أن يسهم بصورة كبيرة في حل الخلافات القائمة.

٥٦ - وقال إن حكومته ترحب بالتدابير المتخذة خلال الاستعراض الثالث الذي يجري كل سنتين للاستراتيجية العالمية، المعقود في حزيران/يونيه ٢٠١٢، التي تستهدف توطيد التعاون بين جميع أصحاب المصلحة من خلال تعزيز تعبئة الموارد وتبادل الخبرات وأفضل الممارسات. وأشار إلى أن لفرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب دوراً هاماً في ذلك الصدد عن طريق تنسيق هذه الجهود وتوفير الدعم التقني للدول الأعضاء في مجالي وضع السياسات وبناء القدرات.

٥٧ - وذكر أن مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب أصبح، في عامه الأول من التشغيل، أحد الكيانات الرئيسية لمكافحة الإرهاب داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعلن أن حكومته، بوصفها أحد أعضاء المجلس الاستشاري للمركز، تكرر الإعراب عن تقديرها للمملكة العربية السعودية للمنحة السخية التي قدمتها مؤخراً إلى المركز. وترحب حكومته أيضاً بالجهود المبذولة لتحقيق التعاون من قبل هيئات الأمم المتحدة المعنية بمكافحة الإرهاب، ولا سيما المديرية التنفيذية لمكافحة الإرهاب، التي نظمت حلقة عمل في الجزائر في حزيران/يونيه ٢٠١٣ لبلدان شمال أفريقيا بشأن تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٦٢٤ (٢٠٠٥).

٥٨ - وأشار إلى الفقرة ٨ من قرار الجمعية العامة ٩٩/٦٧، التي أعربت فيها الجمعية العامة عن قلقها إزاء زيادة حوادث الخطف وأخذ الرهائن من قبل جماعات إرهابية، قائلا إن وفده يدعو الدول الأعضاء إلى اتخاذ إجراءات ملموسة لمكافحة تمويل الإرهاب، بما في ذلك رفض دفع أي فدية للجماعات الإرهابية رفضا قاطعا.

٥٩ - **السيد خزاعي** (جمهورية إيران الإسلامية): قال إن بلده، بوصفها أحد ضحايا الإرهاب، بما في ذلك الإرهاب الذي ترعاه الدولة، تفهم تماما العواقب التي يعجز عنها الوصف المترتبة على هذه الأفعال بالنسبة للضحايا وبالنسبة

للمجتمع. فإرهاب الدولة يعوق التطور العلمي والتكنولوجي للبلدان النامية بتدمير نخبة مواردها البشرية؛ ففي السنوات الأخيرة كان العلماء المتخصصون في إيران أهدافا لعدة هجمات. وتبين هذه الأحداث أن أحد التحديات الرئيسية في مكافحة الإرهاب يتمثل في استخدام معايير مزدوجة تصف الأعمال الإرهابية بأنها خيرة أو شريرة وفقا لمصالح سياسية ضيقة، مما يمكن أن يقوض الثقة والتعاون على الصعيد الدولي. ولذلك يجب رفض. أي نهج انتقائي لمكافحة الإرهاب؛ كما أن المعاملة التفضيلية لبعض الجماعات الإرهابية، على النحو الذي تجلى مؤخراً في رفع اسم إحدى الجماعات الإرهابية التي قتلت وجرحت آلاف الإيرانيين من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة، أمر غير مقبول.

٦٠ - وأضاف أن العنف والتطرف لا يتركان مجالا للفهم أو الاعتدال، وهما الأساسان اللازمان للحياة الجماعية في المجتمع البشري. فلا يكفي أن نتعلم فقط التسامح مع الآخرين؛ بل ينبغي أن تكون لدى الناس الجرأة على العمل معاً من أجل التصدي للأوضاع التي تفضي إلى انتشار الإرهاب. ذلك أن الإرهاب وإزهاق أرواح الأبرياء يمثل الوحشية القصوى للتطرف والعنف. ولا يمكن أن تسمى معاناة ضحايا الضربات الجوية العمياء وعمليات القصف غير التمييزية ''أضرار تبعية'' مؤسفة. وينبغي مكافحة الإرهاب على نحو يتوافق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي. ولا ينبغي مساواته بالكفاح المشروع للشعوب الخاضعة لسيطرة أو احتلال أجنبيين. ومن هنا فإن محاولات عزو الظاهرة إلى ثقافة أو ديانة أو جنسية معينة أمر مؤسف؛ فهذه المحاولات تؤدي إلى فقدان الثقة بين البلدان وتفسح المجال للإرهابيين. وقال إن وفده يرحب بجميع المبادرات الرامية إلى تعزيز الحوار بين الحضارات والثقافات والأديان.

٦١ - وقال إن الناس في جميع بلدان العالم قد ضاقوا بالحرب والعنف والتطرف، ويأملون في حدوث تغير. وأضاف أن رئيس جمهورية إيران الإسلامية اقترح في خطابه الأخير أمام الجمعية العامة، كخطوة أولى، مشروعا جديدا بعنوان ''العالم ضد العنف والتطرف''، دعيت جميع الدول والمنظمات الدولية وكيانات المجتمع المدني إلى الانضمام إليه من أجل إنهاء الإرهاب عن طريق تشجيع الاعتدال.

٦٢ - **السيد لعسل** (المغرب): قال إن الإرهاب الذي يستهدف ضحاياه بشكل عشوائي، وبدون تمييز، لا يمكن ربطه بأي ديانة أو حضارة أو دولة أو أمة معينة. وأعلن أن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله؛ وتعرب، على وجه الخصوص، عن أسفها للهجمات الإرهابية الأخيرة التي وقعت في نيروبي، وعن تضامنها مع حكومة كينيا.

٦٣ - وأضاف قائلا إن وفده قد قام، خلال رئاسته لمجلس الأمن في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢، بتنظيم اجتماع وزاري بشأن منطقة الساحل، وساهم بنشاط في اتخاذ مجلس الأمن للقرار ٢٠٨٥ (٢٠١٢) المتعلق بمالي. وعلى الصعيد الوطني، تواصل حكومته تعزيز إطارها القانوني والمؤسسي والتنفيذي من أجل مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية على نحو فعال. وقامت، ضمن تدابير أخرى، بتنفيذ استراتيجية عالمية استباقية تهدف إلى قمع الإرهاب من خلال تعزيز الأمن والخدمات القضائية، كما تهدف إلى الوقاية منه عن طريق إجراء إصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية وتعليمية ودينية.

٦٤ - واستطرد قائلا إن الجهود الوطنية وحدَها لا تكفي للتعامل مع التطورات العالمية في مجال الإرهاب. ولذلك يجب على المجتمع الدولي بذل جهود متضافرة لتعزيز التنسيق فيما بين أعضائه في مجال مكافحة الإرهاب. وفي هذا الصدد، يدعم المغرب، وهو طرف في جميع الصكوك الدولية

لمكافحة الإرهاب، الأمم المتحدة في عملها المتعلق بوضع الصيغة النهائية لمشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي، ويلاحظ الجهود التي تبذلها حاليا اللجنة المخصصة المنشأة بموجب قرار الجمعية العامة ٥١/٢١٠ المؤرخ ١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٦ المتعلق بهذه المسألة.

٦٥ - وذكر أن حكومته تواصل تأييد جميع المبادرات الدولية والإقليمية ودون الإقليمية الرامية إلى تعزيز المزيد من التعاون وتبادل الخبرات في مجال مكافحة الإرهاب؛ وأن المغرب يشارك بنشاط في المنتدى العالمي لمكافحة الإرهاب، وهو حاليا رئيس لجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٣٧٣ (٢٠٠١) (''لجنة مكافحة الإرهاب''). ومضى قائلا إن وفده يدعو إلى تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، وأنه على استعداد للاضطلاع بدور نشط في الاستعراض الذي يجرى كل سنتين لتلك الاستراتيجية. وأعرب عن ترحيب وفده أيضا بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وقال إنه يحث الدول الأعضاء على أن تتعاون معه تعاونا تاما.

٦٦ - ووصف مبادرة الأمين العام في الدعوة إلى عقد اجتماع ثان رفيع المستوى بشأن منطقة الساحل، عُقد في ٢٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٣، بأنها مبادرة جديرة بالثناء. وأضاف قائلا إنه على الرغم من أن استجابة المجتمع الدولي قد حدّت من الآثار المباشرة للتهديد الأمني الذي تشكله الجماعات الإرهابية على مالي وعلى منطقة الساحل ككل، فإن الجهود الحثيثة المبذولة لمكافحة الإرهاب لا تزال ذات أهمية بالغة في منطقة الساحل وغرب أفريقيا، إلى جانب التعاون على كل من الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي وداخل الإقليم. وينبغي توسيع نطاق عمل الفريق العامل المعني بمنطقة الساحل ليشمل ساحل أفريقيا الأطلسي، من أجل اكتساب فهم أفضل للصلات القائمة بين الشبكات الإرهابية وبين الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية.

٦٧ - واختتم كلمته قائلا إن حكومته تسعى إلى التعجيل ببدء نفاذ الاتفاق المتعلق بالتعاون القضائي الذي اعتُمد في المؤتمر الخامس لوزراء العدل للبلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية بهدف التنفيذ الكامل للصكوك الدولية المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛ وأنها تواصل أيضا تقديم الدعم لعدد من المبادرات الإقليمية من أجل تعزيز القدرات المشتركة للدول الأفريقية في مجابهة التهديدات التي تتعرض لها في مجالي الأمن ومكافحة الإرهاب.

٦٨ - **السيد جايتلي** (الهند): استهل كلمته بالقول إن حكومته تدين الإرهاب في كل أشكاله ومظاهره، بما في ذلك الإرهاب العابر للحدود الذي ترعاه دول بعينها، والأعمال الإرهابية الأخرى التي تتورط فيها الدول بصورة مباشرة أو غير مباشرة. ورأى أنه لا توجد قضية أو مَظْلَمَة يمكن أن تبرر الإرهاب، ومن ثم فإن النهج الذي لا بد أن يُتخذ حياله هو عدم التسامح على الإطلاق. وأعرب عن دعم حكومته القوي للجهود المبذولة من أجل تعزيز التعاون الدولي والإقليمي، بما في ذلك تبادل المعلومات؛ إذْ يُعَدُّ هذا التعاون لازما لضمان تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بشكل فعال ومتوازن، بدعم من فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب، ومركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب.

٦٩ - وأضاف أنه ينبغي تعزيز إطار الأمم المتحدة المعياري بغية مكافحة الإرهاب بفعالية. وينبغي، على الأخص، توسيع نطاق الصكوك القانونية ذات الصلة وتعزيز جهود إنفاذ القانون من أجل عدم توفير الملاذ الآمن للإرهابيين، وقطع التدفقات المالية إليهم، وشبكات الدعم لهم، وتقديمهم إلى العدالة. ولهذا السبب، قال إن وفده يولي أهمية لأعمال اللجنة المخصصة في مجال مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، ويأمل أن تنظر جميع الدول في قبول النص

الـذي قدمـه المنـسق. فـالمقترح المقـدَّم في عـام ٢٠٠٧ قابـل للاستمرار ومتوازن توازنا دقيقا.

٧٠ - وأردف يقـول إن الهنـد، بـل وكـل منطقـة جنـوب آسيا، قد عانت على مدى خمسة وعشرين عاما من أنشطة جماعات إرهابية رئيسية، لا تزال تمثل تحدياً خطيراً للسلام والتقدم والرخاء. ونوه بأن حكومته صدّقت على الاتفاقية الإقليمية لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي لقمع الإرهاب لعـام ١٩٨٧، وعلـى بروتوكولهـا الإضـافي لعـام ٢٠٠٤، كمـا صـدّقت علـى اتفاقيـة رابطـة جنـوب آسـيا للتعـاون الإقليمـي المتعلقـة بالمـساعدة القانونيـة المتبادلـة في المـسائل الجنائية لعام ٢٠٠٨، وهي تعمل كذلك مع البلدان الأخرى الأطراف في الرابطة من أجل تعزيز التعاون القائم بينها في مجال مكافحة الإرهاب.

٧١ - واسترسل يقول إن الهند طرف في ١٣ من الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب، وأنها اتخذت تشريعات تتعامل مع الإرهاب من جميع جوانبه، بما في ذلك التآمر والتحريض، وتمويل الإرهاب، وإيواء الإرهابيين، وحيازة أو استعمال المتفجرات والأسلحة الفتاكة بشكل غير مشروع. واعتمدت أيضاً قوانين أخرى للحيلولة دون وقوع أسلحة الدمار الشامل في يد الإرهابيين ورصد التبرعات الأجنبية التي تتلقاها المنظمات غير الحكومية. وأشار إلى أن الدولة أبرمت أكثر من ٤٠ معاهدة ثنائية بشأن تسليم المجرمين والمساعدة القانونية المتبادلة في المسائل الجنائية، كما أنها عضو ناشط في فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية، وغيرها من المبادرات العالمية لمكافحة الإرهاب. وأوضح أن الهند أنشأت وكالة وطنية للتحقيق في الجرائم التي تُرتكب ضد سيادة وأمن الدولة ومقاضاتها، فضلا عن شبكة استخبارات متكاملة من أجل جمع معلومات استخباراتية تستوجب اتخاذ إجراءات لمكافحة الإرهاب والتهديدات التي يتعرض لها الأمن الداخلي. كما استهلت وحدة الاستخبارات المالية في الهند مشروعاً يهدف إلى اعتماد أفضل الممارسات وتطبيق أنسب التكنولوجيات في سبيل مكافحة غسل الأموال والجرائم ذات الصلة.

٧٢ - واختتم كلمته قائلا إنه إضافة إلى جوانب إنفاذ القانون، فإن التدابير الرامية إلى الوقاية من الإرهاب تُعَدُّ أيضا أمرا بالغ الأهمية؛ ويُعدّ التركيز على التنمية والتعليم الإدماج الاجتماعي والتسامح وسيادة القانون واحترام حقوق الإنسان جزءا لا يتجزأ من ذلك النهج.

٧٣ - **السيد موهوموزا** (أوغندا): قال إن النجاح في مكافحة الإرهاب يقتضي اتخاذ قرارات صعبة، بما في ذلك وضع تعريف شامل للإرهاب. ويجب التصدي لأسبابه الجذرية، ولا سيما الفقر. وأشار إلى أن حكومته، في هذا الصدد، قد أنشأت صندوقا للشباب يوفّر رأس المال اللازم لبدء المشاريع من أجل إشراك الشباب في برامج القضاء على الفقر. ويجب أيضا إزالة الميل السخيف إلى الربط بين الإرهاب وبين معتقدات دينية أو حضارات أو جماعات عرقية معينة، وذلك عن طريق التعليم. فقد أُطلقت، في أوغندا، حملة توعية عامة لتثقيف الجمهور، في ذلك الصدد، باستخدام وسائط إذاعية ولوحات إعلانية عامة.

٧٤ - وأضاف أنه ينبغي للمجتمع الدولي المساعدة في بناء قدرة بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، التي ساهمت فيها حكومته بقوات وبأموال، لكي تتمكن من مواصلة ملاحقة الجماعات الإرهابية، بما في ذلك حركة الشباب، العاملة في الصومال. وينبغي تقديم المساعدة أيضا إلى الحكومة الصومالية في إنشاء مؤسسات قادرة على التصدي لهذه المنظمات الإرهابية. وينبغي أن تسعى الجهود الجماعية إلى حرمان الإرهابيين من الملاذ الآمن، والقضاء على مصادر تمويل الإرهاب، والحد من مكامن ضعف الدولة، وتعزيز قدرات التأهب والاستجابة لحالات الطوارئ. ولهذه الغاية،

اتخذ مصرف أوغندا تدابير ترمي إلى الإنفاذ الصارم لتشريعات مكافحة غسل الأموال.

٧٥ - وقد عانت أوغندا بصورة مباشرة من أعمال إرهابية متطرفة. ففي ١١ تموز/يوليه ٢٠١٠، قتلت حركة الشباب ما يزيد على ٧٠ مدنيا في تفجيرين إرهابيين في كمبالا. وقال إن حكومته، لذلك، تعرب عن تضامنها مع حكومتي وشعبي كينيا ونيجيريا، في أعقاب الهجمات الإرهابية المشينة التي وقعت مؤخرا في هذين البلدين.

٧٦ - وأعرب في ختام كلمته عن أسفه لأن النداءات الموجهة لمعالجة مسألة إغراق النفايات السامة قبالة سواحل الصومال قد ذهبت، في معظمها، أدراج الرياح؛ وهناك خطر أن يقوم إرهابيون بإعادة تدوير هذه المواد لاستخدامها كأسلحة دمار شامل. ويجب وقف هذه الإجراءات وإخضاع المسؤولين عنها للمساءلة.

٧٧ - **السيد الماخذي** (اليمن): قال إن حكومته ترفض الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، ومهما كانت مبرراته أو دوافعه. وأضاف أنه لا بد من مزيد من التعاون والتنسيق فيما بين الدول الأعضاء من أجل القضاء على الإرهاب، الذي يجب عدم ربطه بأي دين أو ثقافة أو جنسية.

٧٨ - وأضاف يقول إن من المهم الانتهاء من وضع مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، التي يجب أن تشمل تعريفا واضحا للإرهاب يميز بين أعمال الإرهاب وبين حق الشعوب في دفع العدوان، وفقا لميثاق الأمم المتحدة. وإدراكا من حكومته لأهمية تكامل الجهود الوطنية والدولية لمكافحة الإرهاب، فقد صدّقت على أغلب الصكوك الدولية المعنية بمكافحة الإرهاب، ومن بينها الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وتشمل الخطوات الأخرى التي اتُّخذت مؤخرا على الصعيد الوطني اعتماد الاستراتيجية الشاملة لمكافحة الإرهاب التي تهدف إلى القضاء على مصادر تمويل التطرف في جميع المحافظات، وتثقيف الجمهور بمخاطر التطرف والإرهاب؛ واعتماد قانون بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب يجرّم الأعمال الإرهابية، ومحاولات ارتكاب مثل هذه الأعمال أو التحريض عليها والمساعدة أو المساهمة في ارتكابها؛ وتعديل القانون الجنائي لتجريم مثل هذا التحريض أو هذه المساهمة؛ وإبرام عدد من الاتفاقات الثنائية المتعلقة بتبادل الخبرات والمعلومات في مجال مكافحة الإرهاب؛ وبذل جهود للتوعية الإعلامية ترمي إلى تعزيز مبدأ التسامح والاعتدال. وإضافة إلى ذلك، فمعروضٌ حاليا أمام مجلس النواب مشروعُ قانون لمكافحة الإرهاب يرمي إلى استكمال الإجراءات الدستورية ذات الصلة مع مراعاته لجوانب حقوق الإنسان ذات الصلة.

٧٩ - وأعرب عن امتنان وفده لحكومة المملكة العربية السعودية على مبادرتها بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب. وأعرب عن الترحيب بالمساهمة المالية الكريمة التي أعلن عنها الملك عبد الله بن عبد العزيز آل سعود في إطار دعمه لهذا المركز وتعزيز العمل المؤسسي فيه، ودعا جميع الدول الأعضاء إلى المساهمة في أنشطته المتعلقة بتنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب.

٨٠ - وقال إن الهجمات الأخيرة التي شُنت ضد القوات المسلحة اليمنية وقوات الأمن تمثل محاولة للسعي إلى الانتقام بسبب الانتصارات التي حققتها في مكافحة الإرهاب في كثير من أنحاء البلد. وأعرب عن التزام حكومته بالتعاون مع شركائها في المجتمع الدولي حتى يتم القضاء على الإرهاب في اليمن، الذي يغذيه انخفاض في معدلات التنمية، والفقر، وانعدام فرص عمل الشباب، وارتفاع نسبة الأمية، وتدني مستوى الخدمات، وهذه كلها عوامل أمنية وسياسية لا تساعد على استقرار المجتمع وتخلق بيئة ملائمة لتنامي التطرف.

٨١ - وأعرب عن عزم اليمن على اجتثاث عناصر الإرهاب وتجفيف منابع دعمها وتمويلها المقدم لها من الداخل أو الخارج. وأضاف أن اليمن على الرغم من إحرازه بعض النجاحات الكبيرة في مجال مكافحة الجماعات المتطرفة، بالتعاون مع المجتمع الدولي، يحتاج إلى مختلف أشكال الدعم المادي والفني واللوجستي، ووضع خطط وبرامج عملية تمكّنه من القضاء التام على الظاهرة ومعالجة أسبابها الجذرية. وناشد، في هذا السياق، شركاء البلد الدوليين دعم برامج الحكومة لإعادة التأهيل للعناصر المتطرفة، وتقديم الدعم للمشاريع الإنمائية وتوفير المزيد من الدعم اللوجستي والفني اللازم لقوات الأمن.

٨٢ - **السيد خليلي** (أفغانستان): استهل كلمته بتأكيد إدانة حكومته للإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، قائلا إنه على الرغم من إدخال تحسينات كبيرة في مجال الصحة والتعليم والهياكل الأساسية، وتحقيق أوجه تقدم في مجال الديمقراطية والحريات الأساسية، فإن بلده لا يزال يشكّل أحد أكبر ضحايا الإرهاب. وأردف قائلا إن حكومته عازمة أكثر من أي وقت مضى على دحر هذه الآفة على كل من الصعيد الوطني والإقليمي والدولي، وأنها جعلت مكافحة الإرهاب إحدى دعائم استراتيجيتها الأمنية الوطنية. فقد تم قتل العديد من الإرهابيين وجرى القبض على العديد منهم وتقديمهم إلى العدالة على أيدي أفراد الجيش الوطني والشرطة الوطنية، الذين يتولون حاليا المسؤوليات الأمنية في جميع أنحاء البلد؛ كما أنه تم إحباط مئات المخططات الإرهابية. واستطرد قائلا إنه توجد أيضا، مع ذلك، حاجة إلى بذل جهود ملموسة من أجل القضاء على الملاذات الآمنة للإرهابيين ومراكز دعمهم خارج أفغانستان، التي تمثّل المصدر الرئيسي للهجمات الإرهابية التي وقعت في بلده. ولما كان التعاون أمرا بالغ الأهمية في القضاء على الإرهاب في المنطقة، فإن حكومته تعمل عن كثب مع جيرانها، من خلال اتفاقات ثنائية وثلاثية الأطراف، فضلا عن مبادرات من قبيل عملية اسطنبول للأمن والتعاون الإقليميين من أجل تحقيق الأمن والاستقرار في أفغانستان. ووصف نتائج الزيارة التي قام بها الرئيس كرزاي مؤخرا إلى باكستان، حيث أُجريت مناقشات بشأن تعزيز جهود البلدين المشتركة الرامية إلى دحر الإرهاب والنهوض بعملية السلام والمصالحة التي تقودها أفغانستان، بأنها نتائج مشجعة.

٨٣ - وتابع كلامه قائلا إن الإرهاب والجريمة المنظمة يمثلان تهديدين يعزز كل منهما الآخر، ولا بد من إيلائهما القدر نفسه من الاهتمام. إذْ لا يمكن التصدي لمشكلة المخدرات بفعالية إلا من خلال اتّباع نهج شامل يتناول الإنتاج والاتجار والاستهلاك. ومن الضروري، في هذا الصدد، تعزيز الجهود الإقليمية الرامية إلى الحد من الاتجار بالبشر.

٨٤ - وأضاف قائلا إن على جميع الدول أن تفيَ بمسؤوليتها عن مكافحة الإرهاب الدولي، بوسائل منها تنفيذ جميع قرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن ذات الصلة؛ وأن حكومته تواصل مواءمة تشريعاتها الوطنية الخاصة بمكافحة الإرهاب مع الأطر القانونية الدولية، وتعمل على تنفيذ الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب التي هي طرف فيها والبالغ عددها ١٣ صكا. وقد شارك الأفغان العاملون في مجال مكافحة الإرهاب في عدة حلقات عمل وحلقات دراسية لبناء القدرات المتعلقة بمكافحة الإرهاب؛ وأثنى على العمل الهام الذي يقوم به فرع منع الإرهاب التابع لمكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة في ذلك الصدد.

٨٥ - وأعرب عن تأييد حكومته لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي ينبغي أن تنفذ بطريقة متوازنة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لجميع الركائز الأربع. وقال إنها ترحب بنتائج الاستعراض الثالث الذي يعقد كل سنتين والذي عُقد في حزيران/يونيه ٢٠١٢، وتتطلع إلى

الاستعراض الرابع. وأشار إلى أن المنظمة ستكون أقدر على قيادة الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب من خلال زيادة التنسيق والاتساق داخل منظومة الأمم المتحدة. وأعرب، في هذا الصدد، عن ترحيبه بإنشاء مركز الأمم المتحدة لمكافحة الإرهاب، وأثنى على عمل فرقة العمل المعنية بالتنفيذ في مجال مكافحة الإرهاب. وقال إن حكومته قد عززت، على الصعيد الوطني، التنسيق المشترك بين الوكالات لضمان الاتساق في الإبلاغ المتعلق بالتنفيذ إلى لجنة مكافحة الإرهاب، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤)، ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملا بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١).

٨٦ - وأثنى على العمل الذي تقوم به اللجنة المخصصة من أجل الإسراع في الانتهاء من مشروع الاتفاقية الشاملة المتعلقة بالإرهاب الدولي، وحث جميع الدول على العمل من أجل حلّ المسائل التي لم يُبَتَّ فيها بعدُ.

٨٧ - تولى رئاسةَ الجلسة السيد سيلفا (البرازيل)، نائب الرئيس.

٨٨ - **السيد موساييف** (أذربيجان): أشار إلى أن بلاده كانت مراراً هدفاً للهجمات الإرهابية، قائلا إن حكومته تدين بشدة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره. فجميع الأعمال الإرهابية جرائم خطيرة؛ ولا يمكن تبريرها، بغض النظر عن دوافعها، وينبغي أن تُدان إدانة قاطعة وأن يلاحق مرتكبوها قضائياً.

٨٩ - وأضاف قائلاً إن النزاعات المسلحة، ولا سيما في الأقاليم الواقعة تحت الاحتلال العسكري الأجنبي، كثيراً ما تخلق ظروفاً مواتية لاستغلالها من قبل الإرهابيين والانفصاليين وغير ذلك من الجهات الفاعلة من غير الدول. وعلاوة على ذلك، فإن تراكم الأسلحة والذخائر في أماكن لا تخضع للرقابة الدولية، وخطر وقوع أسلحة الدمار الشامل في أيدي الجهات الفاعلة من غير الدول، يشكل تهديداً خطيراً للسلم والأمن الدوليين. وبالتالي يتعين على الدول أن تتقيد تقيداً صارماً بالتزاماتها الدولية، بسبل منها ضمان عدم استخدام أراضيها في الأنشطة الإرهابية.

٩٠ - واسترسل قائلا إنه ينبغي إيلاء الأولوية لمواصلة تنفيذ استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب بطريقة موحَّدة. وينبغي للدول أيضاً أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، بوسائل منها تطبيق الجزاءات المفروضة على نحو سريع وفعال. وقال إن وفده يؤيد التعاون الوثيق والتنسيق الفعال فيما بين الهيئات الفرعية التابعة لمجلس الأمن التي تعالج مكافحة الإرهاب ومجموعات الخبراء التابعة لها. وكذلك فإن تعزيز التعاون فيما بين الدول أمر حاسم، سواء في جهود مكافحة الإرهاب المباشرة أو في تقديم المساعدة في مجال بناء القدرات. وتلعب كيانات الأمم المتحدة ذات الصلة دوراً هاماً في تيسير تقديم المساعدة التقنية إلى الدول الأعضاء.

٩١ - وذكر أن وفده سيبذل كل جهد ممكن للتوصل الى اتفاق يتعلق بمشروع اتفاقية شاملة بشأن الإرهاب الدولي. فعدم وجود تعريف واضح للإرهاب في القانون الدولي يعوق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي ليس فقط لمساءلة الإرهابيين أفراداً وتنظيماتٍ، ولكن أيضاً الدول التي تشجع الأنشطة الإرهابية أو تدعمها أو تمولها.

٩٢ - وقال إن أذربيجان قد نفذت باستمرار التزاماتها الدولية وساهمت في الجهود الدولية لمكافحة الإرهاب. وركَّزت خلال رئاستها لمجلس الأمن في عام ٢٠١٢ على موضوع محوري يتمثل في تعزيز التعاون الدولي في تنفيذ الالتزامات المتعلقة بمكافحة الإرهاب. وعلاوةً على ذلك، استضافت حكومته في ١٨ و ١٩ آذار/مارس ٢٠١٣ مؤتمراً دولياً حول ”تعزيز التعاون في مجال منع الإرهاب“، نُظِّم بالاشتراك مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

والمنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، وركّز على التعاون في اتخاذ تدابير إزاء الظروف المؤدية إلى انتشار الإرهاب؛ والتصدي للقوالب النمطية وجاذبية الإرهاب؛ ودور الشركاء الدوليين في بناء قدرات الدول في مجال منع الإرهاب ومكافحته.

٩٣ - وأوضح أنه لا ينبغي أن تستخدم الحرب على الإرهاب لاستهداف أي دين أو ثقافة. وينبغي لجميع الدول أن تتخذ موقفا موحدا في دعم مبادرات الحوار بين الثقافات والأديان، من قبيل تحالف الأمم المتحدة للحضارات ومبادرة ثقافة السلام، وذلك للمساعدة على منع المفاهيم الخاطئة ومظاهر التشهير والوصم المتعمد للأديان، وبالتالي جعل جهود مكافحة الإرهاب أكثر كفاءة.

٩٤ - **السيد العجمي** (الكويت): قال إن حكومته تدين الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره إدانة قاطعة، أياً كان مرتكبوه، وحيثما ارتُكب، وأيا كانت أغراضه. وعلى وجه الخصوص، تستنكر الحكومة الهجمات الإرهابية التي شهدتها مؤخرا العراق وكينيا. ويجب على جميع الدول أن تتخذ تدابير عاجلة لمكافحة الإرهاب ومعالجة أسبابه الجذرية التي تشمل الصراعات الطويلة الأمد التي لم تحل بعد، وانتهاكات حقوق الإنسان، والافتقار إلى الحكم الرشيد. ولا ينبغي أن يُربَط الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية.

٩٥ - وأضاف قائلاً إن حكومته ملتزمة بدعم عمل المنظمات الإنسانية في جميع أنحاء العالم، ولا سيما أنشطة مساعدة اللاجئين. فالكويت، إذ تضع في اعتبارها الكارثة المتفاقمة التي يعاني منها الشعب السوري، حيث أن مليوني سوري يعانون الآن من وطأة التهجير خارج بلدهم، استضافت، استجابة لدعوة الأمين العام للأمم المتحدة، مؤتمراً للمانحين في ٣٠ كانون الثاني/يناير ٢٠١٣، تعهدت فيه البلدان المشاركة بجمع أكثر من ١,٥ مليار دولار من دولارات الولايات المتحدة على سبيل المساعدة الإنسانية للشعب السوري. وساهمت الكويت نفسها بمبلغ ٣٠٠ مليون من دولارات الولايات المتحدة، وقامت بتسليم المبلغ كاملا إلى وكالات الأمم المتحدة المختصة.

٩٦ - وقال إن حكومته تسعى، في إطار جهودها لمناهضة الإرهاب، إلى التصديق على الصكوك الدولية ذات الصلة بمكافحة الإرهاب؛ وقد انضمت الكويت منذ عهد قريب إلى الاتفاقية الدولية لقمع تمويل الإرهاب كما صدّقت على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وفي هذا السياق، تولي الكويت أهمية بالغة لمشروع الاتفاقية الشاملة لمكافحة الإرهاب الدولي، وتحث جميع الدول إلى بذل جهود متضافرة للانتهاء منه، مع مراعاة أهمية أن تشمل تعريفا واضحا للإرهاب، بما في ذلك إرهاب الدولة، وعدم خلط ذلك مع حق الشعوب في المقاومة المشروعة ودفع العدوان وتقرير المصير.

٩٧ - واختتم كلمته قائلاً إن الكويت تشيد بقرار لجنة مجلس الأمن، المنشأة عملاً بالقرارين ١٢٦٧ (١٩٩٩) و ١٩٨٩ (٢٠١١)، استبعاد لجنة الدعوة الإسلامية، وهي منظمة خيرية، من قائمة الجزاءات المفروضة على تنظيم القاعدة. وأكد من جديد أن حكومته لا تدعم إلا الأعمال الإنسانية، وأن جميع الجمعيات والهيئات الخيرية الكويتية تعمل بكل شفافية.

٩٨ - **السيد ديستا** (إريتريا): قال إن حكومته تدين بشكل قاطع الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره، حيثما ارتُكب وأيا كان مرتكبوه. فالأعمال الإرهابية تشكل انتهاكاً صارخاً للقانون الدولي والحريات الأساسية. ويتطلب منع الإرهاب ومراقبة انتشاره المساواة في التركيز على الدعائم الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب وفي تخصيص الموارد لكل منها، بما في ذلك اتخاذ

التدابير لمعالجة الأسباب الجذرية للإرهاب، من قبيل الصراعات الطويلة الأمد، وظروف عدم المساواة والفقر. وقد أظهر الهجوم الإرهابي الأخير في نيروبي أن ثمة حاجة إلى زيادة التعاون في مجال تبادل المعلومات وتقاسم الممارسات الفضلى بين دول المنطقة وغيرها من الجهات المعنية.

٩٩ - وأضاف قائلا إن إريتريا، التي اكتسبت خبرة طويلة في مكافحة الإرهاب، طرف في اتفاقية منظمة الوحدة الأفريقية لمنع الإرهاب ومكافحته وغيرها من الاتفاقيات الإقليمية، بما في ذلك اتفاقية تجمع دول الساحل والصحراء بشأن المساعدة المتبادلة في المسائل الأمنية. وقد اتُّخذت تدابير تشريعية وطنية لمنع الإرهاب وقمع تمويله.

١٠٠ - وذكر أنه ينبغي توسيع نطاق دور الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية في مكافحة الإرهاب ليشمل عدم تسييس الإرهاب تحقيقا لأغراضٍ خاصة. فمن غير المقبول أن يهدَّد باستخدام القوة أو أن تُستخدَم ضد السلامة الإقليمية لأية دولة أو استقلالها السياسي بذريعة مكافحة الإرهاب، ولا بد أن يكون أي إجراء يُتَّخذ ضد الإرهاب متسقاً مع القانون الدولي. ولا ينبغي أن تُربَط أعمال الإرهاب بأي دين أو جنسية أو حضارة أو جماعة عرقية، كما ينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للكفاح المشروع من أجل تقرير المصير. ويجب ألا تُستَخدم وسائط الإعلام الرئيسية أو وسائط التواصل الاجتماعي لنشر المعلومات المضلِّلة.

١٠١ - استأنف رئاسةَ الجلسة السيد كوهونا (سري لانكا).

١٠٢ - **السيد كانسيلا** (أوروغواي): قال إن التقرير النهائي بشأن زيارة لجنة مكافحة الإرهاب لأوروغواي في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢ يشير إلى أن جهود بلده لمكافحة الإرهاب تسير على المسار الصحيح، وإن كان بحاجة إلى تحديث تشريعاته، وتشديد مراقبة الحدود، وربط قواعد بياناته المتعلقة بالهجرة بقواعد بيانات المنظمة الدولية للشرطة الجنائية، وتعزيز التدابير الرامية إلى رصد تمويل الإرهاب وتجريمه. وقال إن حكومته ترحب بزيارة المتابعة المقرر أن تجرى في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٣ لمناقشة المجالات التي تحتاج إلى تحسين أو التي يمكن تقديم التعاون التقني فيها.

١٠٣ - وأردف قائلاً إن عائدات الجريمة على الصعيد العالمي بلغت ٢,١ تريليون من دولارات الولايات المتحدة سنوياً، وفقاً لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة؛ وعلاوةً على ذلك، فإن الأصول المحرزة نتيجة للأنشطة غير المشروعة تشكل مصدرا رئيسيا لتمويل الإرهاب. ولذلك فأوروغواي، التي تتولى حالياً الرئاسة المؤقتة لفرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة أمريكا الجنوبية، مقتنعة بضرورة مكافحة تمويل الإرهاب بأقصى قدر من العزم، في كل المجالات الممكنة وبكل الوسائل المتاحة. وتثبت أعمال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية لمنطقة أمريكا الجنوبية وإنشاؤها لهيئة على منوال فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال الالتزام على الصعيدين الإقليمي ودون الإقليمي بمكافحة الإرهاب والجرائم ذات الصلة.

١٠٤ - وأشار إلى أن وفده ملتزم بالتعاون على نحو بناء مع الوفود الأخرى لتعزيز نظام مكافحة الإرهاب الدولي بجميع مظاهره، من خلال تنفيذ الركائز الأربع لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. أما المسألتان الوحيدتان المتعلقتان بمشروع الاتفاقية الشاملة اللتان تظلان معلقتين، فتتمثلان في تعريف الإرهاب الدولي ونطاق الأعمال التي يجب تغطيتها. وفي حين تحتاج جميع الوفود إلى بذل مزيد من الجهود للتوصل إلى اتفاق، فمن المأمول أن يُكمَل العمل بشأن مشروع الاتفاقية الشاملة في الدورة التاسعة والستين للجمعية العامة.

١٠٥ - **السيد سينهاسيني** (تايلند): قال إن حكومته تدين بصورة قاطعة جميع الأعمال الإرهابية، التي تُعد إجرامية ولا يمكن تبريرها إطلاقا، كما تقدم تعازيها لضحايا الهجمات الإرهابية الأخيرة في كينيا وفي أماكن أخرى. وستشارك الحكومة بنشاط في منع الإرهاب ومكافحته والقضاء عليه على الصُّعد المحلية والإقليمية والدولية، وستقدم للعدالة جميع مرتكبي الأعمال الإرهابية، على أساس مبدأ تسليمهم أو محاكمتهم. ويجب على الدول الأعضاء أن تلتزم بجميع الصكوك الدولية لمكافحة الإرهاب وقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة ذات الصلة، وأن تنفذها.

١٠٦ - وأضاف أن حكومته ترحب بالشراكات التي تنشئها الأمم المتحدة للتصدي للإرهاب على الصعيدين الإقليمي والعالمي، كما تولي أهمية خاصة لاستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب، التي لا يضطلع بالعمل بموجبها الدول الأعضاء فحسب، بل وجهات فاعلة أخرى، منها المنظمات غير الحكومية والمجتمع المدني. وستشارك تايلند بنشاط في الاستعراض الرابع من الاستعراضات التي تجرى كل سنتين للاستراتيجية، كما ستواصل العمل بشكل وثيق مع جميع هيئات الأمم المتحدة، ولا سيما المديرية التنفيذية للجنة مكافحة الإرهاب، في مجال بناء القدرات والتنسيق الدولي على الصعيد الإقليمي.

١٠٧ - وقال إن إحدى الوسائل الفعالة لمكافحة الإرهاب هي القضاء على تمويله بسنِّ قوانين صارمة لمكافحة غسل الأموال. ونوه بأن حكومته قد عززت بشكل منهجي ضوابطها وتشريعاتها المتعلقة بمكافحة غسل الأموال؛ وتقديراً لنجاحها في ذلك، أعلنت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال في جلستها العامة في حزيران/يونيه ٢٠١٣ أن تايلند لم تعد تخضع للرصد في إطار عملية الامتثال لإجراءات فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية المتعلقة بغسل الأموال لمكافحة غسل الأموال وتمويل مكافحة الإرهاب على الصعيد العالمي.

١٠٨ - وأضاف قائلاً إن تايلند عملت بنشاط في مجال حظر أسلحة الدمار الشامل ومنع انتشارها من خلال مشاركتها في المبادرة الأمنية لمكافحة الانتشار منذ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٢. وهي أيضاً بصدد التصديق على اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، واتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية وبروتوكول عام ٢٠٠٥ الملحق بها. ومع نشوء تهديدات جديدة، من قبيل احتمال استخدام الإرهابيين لأسلحة الدمار الشامل؛ واستمرار ظهور الارهاب الناشئ محلياً وتطرف بعض الأفراد ذاتيا؛ وانتشار المعتقدات المتطرفة العنيفة في صفوف الشباب؛ وازدياد خطر الإرهاب الإلكتروني، فلا بد من استكمال النظام الحالي لمعاهدات مكافحة الإرهاب. وقال إن وفده يثني لذلك على عمل اللجنة المخصصة ويرحب بالتقدم الذي يجري إحرازه نحو وضع الصيغة النهائية لمشروع الاتفاقية الشاملة بشأن الإرهاب الدولي، الذي يجب أن يتضمن تعريفاً للإرهاب يتسم بما يكفي من الوضوح والدقة، وألا يتضمن أي إشارة إلى ''إرهاب الدولة''. وأكد أن صياغة مشروع نهائي للاتفاقية شرطٌ مسبقٌ لعقد مؤتمر رفيع المستوى تحت رعاية الأمم المتحدة.

١٠٩ - وذكر أن معالجة الأسباب الجذرية للإرهاب يجب أن تجري بالتوازي مع الجهود المبذولة لتعزيز النظام القانوني الدولي وإنفاذ القانون. وينبغي مواصلة إذكاء الحوار بين الحضارات وتعزيز التفاهم بين المعتقدات والثقافات، ولا بد أن تمتثل جميع أنشطة التصدي للإرهاب للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي للاجئين، والقانون الإنساني الدولي.

رفعت الجلسة الساعة ١٣:٠٠.